سلسلة

الشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟

ناثان ج. براون

الديمقراطية وسيادة القانون

رقم 74

نونبر/ تشرين الثاني2006

CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

© 2006 مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنَع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسّسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي www.CarnegieEndowmwent.org/pubs. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة. للحصول على نسخة، أرسِل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي: pubs@CarnegieEndowment.org.

أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسّسة ومعاونيهم من مؤسّسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنيّة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحِّب بتعليقات القرّاء. يمكنكم أن تبعثوا برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدوَّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org.

الكاتب

ناثان ج. براون باحث في مؤسسة كارنيغي، هو اليوم في إجازة من منصبه كأستاذ علوم سياسيّة ودراسات دوليّة في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السّياسات العربية. تركّز عمله السّابق على السّياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي. هذه الدّراسة هي الأولى للكاتب ضمن سلسلة تعنى بالحركات الإسلامية في العالم العربي. سوف تركز الدّراسات المقبلة التي سيقوم بها بالاشتراك مع عمرو حمزاوي (أيضاً باحث في كارنيغي) على بلدان المغرب والبحرين ومصر واليمن والكويت وفلسطين.

المحتويات

العمل ضمن القوانين والتّلاعب بها.....5

الصّراع مع الخطط والبرامج السّياسية.....9

مجالات الخلاف.....10

وضع خطط وبرامج سياسيّة.....13

المشاركة في البرلمان.....13

تشكيل حزب سياسي: مقابل أيّ كلفة للعلاقات بين الإسلاميين والنظام.....18

بناء تحالفات مع الأطراف المعارضة الأخرى.....21

درء حل مصري.....25

لقد تحوّلت بعض الأسئلة النّظرية السّابقة إلى هواجس سياسيّة ملحّة بفعل النتائج الانتخابية الأخيرة في عدّة بلدان عربيّة. هل تستطيع الأحزاب السّياسية الإسلاميّة العمل تحت سقف النّظام الدّيمقراطي؟ هل يأتي الاعتدال من مشاركتها في الحكم؟ لم تعد هذه الأسئلة مجرّد فرضيات بل أصبحت أكثرَ واقعيّةً بعد النتائج الانتخابية العالية التي حصل عليها حزب الله في لبنان والاخوان المسلمون في مصر، لا بل لم يعد ممكناً تفاديها حتى بعد فوز حماس في أوّل انتخابات تشارك فيها.

اجتذبت التجارب في هذه البلدان اهتماما عالمياً واسعاً ولكن تمّ التّغاضي عن حالة الأردن رغم التّجربة الطّويلة لهذا البلد مع حزبٍ إسلامي خاض الانتخابات بانتظام بشكلٍ قانوني وعلني وشارك حتى في الحكومة. غالباً ما كانت العلاقة بين الحكّام والإسلاميين في الأردن متوتّرة، إلاّ أنّ الفريقين تفاديا المواجهة المفتوحة الشّاملة. فحكّام الأردن حاولوا تطبيق النّظرية التي تنصّ على أن المشاركة في الحكم تولّد الاعتدال؛ بمعنى آخر لقد اختبروا أنّ المشاركة المحدودة المرفقة بإنذارات متكرّرة دوريّاً تحدُّ من التّطرف. أمّا الزّعماء الإسلاميون فحاولوا تطبيق النّظرية التي تنصّ على أنّ المشاركة في النّظام أفضل من الإطاحة به؛ و أنّ التعايش مع الخطوط الحمر والتّلاعب بها أفضل من مواجهتها مباشرةً. باختصار، توصّل الفريقان إلى اعتبار الآخر منافساً سياسيّاً لا عدوّاً عنيداً ينبغي سحقه.

في الماضي، تقلّب تعامل الحكم الأردني مع الحركات السياسية المستقلّة والمعارِضة ــ سواء كانت إسلاميّة، أم قوميّة أم يساريّة ــ بين إشراكها في الحكم وقمعها. لكن في الوقت الحاضر، يبدو أنّه يجمع بين الإستراتيجيّتين في آنٍ معاً، وهذا نموذجٌ سياسيٌّ ناشئ صاعد في المنطقة. فبدأ الحكم الأردني يبلور تقنيّات جديدة لتبنّي أشكال مختلفة من الإصلاحات السّياسية من خلال حملات وحوارات وقوانين متعدّدة وجديدة، بينما ابتعد عن التّطرق مباشرةً إلى المسائل الجوهريّة الخلافيّة.

تواجه الحركة الإسلاميّة، الممثّلة بجبهة العمل الإسلامي وجماعة الاخوان المسلمين في الأردن التي تشكّل الحركة الأم، شذوذاً سياسيّاً. في الواقع هي تعاني من تناقضاتٍ كثيرة. وتُعتبر جبهة العمل الإسلامي من الأحزاب السّياسية القليلة في العالم التي تخسر الانتخابات عن عمد. إنّها تضمّ تيّاراتٍ عقائديّةً متعدّدةً أكثر من أيّ مجموعةٍ إسلاميّةٍ أخرى مما جعلها تعاني من انشقاقاتٍ ونقاشاتٍ داخليّةٍ خلافيّةٍ تتمحور حول المسائل التّكتيكية القصيرة الأمد. إن معظم الأحزاب والحركات السّياسية في محيطها تنتظم تحت لواء أشخاصٍ بارزين من ذوي السطوة، إلاّ أنّ جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي لم تتزعمها أيّة شخصيّة بارزة تجذب الجماهير. وفي الواقع، لم يمُت أي من زعمائهما خلال فترة ولايته بل هم غالباً ما يتقاعدون أو ينهون مدّة ولايتهم أو حتى يُزاحون بالقوّة. أمّا في ما يتعلّق بتعهدات جبهة العمل الإسلامي الديمقراطيّة فهي غالباً ما تكون موضع شكّ، رغم مطالبة

الجبهة بالحرّيات السياسية والمؤسسات الديمقراطية منذ نصف قرن. ويمكن اعتبار جبهة العمل الإسلامي أكثر الأحزاب ديمقراطيّةً في المنطقة في ما يتعلّق بنشاطها الدّاخلي. كانت الجبهة تُعتبر حليفة الحكم في الماضي، إلاّ أنّها اليوم الحزب المعارض الفعّال الوحيد وهي تساهم في إنعاش الأحزاب المعارضة الأخرى اليساريّة والقوميّة رغم عدائها الطّويل معها.

تجد الحركة الإسلاميّة في الأردن نفسها أمام احتمال مواجهات أكبر مع الحكم بسبب الشّذوذ السّياسي الذي تعاني منه، فهي لم تستطع تخطّي التطورات الإقليمية والنزاعات القائمة، بل على العكس عمدت إلى تبنيها. وهكذا سيطر النّزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني والحرب في العراق وحرب الولايات المتّحدة ضدّ الإرهاب على جدول أعمال الحركة في السّنوات الأخيرة وحدّد طبيعة علاقتها مع النّظام الأردني.

يتمحور هذا التّحليل المتعلّق بجبهة العمل الإسلامي ودورها في النّظام السياسي الأردني حول:

- كيفيّة بقاء عمل الحركة الإسلاميّة ضمن القيود القانونيّة واستخدام القوانين من أجل تشكيل مجموعات ممتدّة في المجتمع الأردني؛
- مبادئ جبهة العمل الإسلامي وحدود الاختلاف بين أفرادها حول أهدافها؛
- توصّل الزّعماء، بعد المشاركة في البرلمان، إلى قبول القيود على أنشطتهم من أجل المحافظة على المنافع والفوائد التي تؤمنها الشّرعية والاعتراف الرّسمي، وهذا رغم ؟ الجدال المستمرّ والحادّ حول الموضوع؛
- مناقشة النّظام والحركة الإسلاميّة لإمكانيّة تفادي أيّ مواجهة خطيرة أو عدمها.
- مساعي الحركة الإسلاميّة لبناء تحالفات مع فرق معارضين آخرين ونجاح هذه المساعي بفضل ضعف حلفائها الجدد؛
- تفاقم التّوتر بين النّظام والمعارضة بسبب الضّغوطات الدّولية، ولكن من دون الوصول إلى المواجهة الشاذة.

العمل ضمن القوانين والتّلاعب بها

لقد وضع النّظام السياسي الأردني حدوداً صارمة في وجه المعارضة، لكنّه استخدم أحياناً أساليب ووسائل تحدّ من السلطوية، مما أفسح الطريق أمام الحركات الواسعة الحيلة والحذرة. وهكذا، قبلت الحركة الإسلاميّة هذه الحدود واحتالت عليها من أجل بناء مجموعات اجتماعية وسياسيّة قويّة.

تُعتبر جبهة العمل الإسلامي الجناح السّياسي للاخوان المسلمين في الأردن. تمّ تأسيس الاخوان المسلمين في الأردن سنة 1945، وهم متّصلون بالاخوان المسلمين في مصر. إنّهم منتشرون بشكلٍ واسع في الأردن ويتّبعون منهجا إسلامياً في العمل من خلال نشاطات اجتماعية وخيريّة وتعليميّة وسياسيّة متنوّعة. لقد ساهمَ العمل في

مجالاتٍ متعددّة في انتشار الاخوان المسلمين في المجتمع الأردني. أمّا علاقتهم بالنّظام فلم تكن سهلةً خاصّةً في فترات المواجهة المفتوحة بينهما، إلاّ أنّهم نعموا بفتراتٍ من الرّاحة حين اتّبع النّظام الأردني سياسة المشاركة. لم تتّبع الحكومة الأردنيّة أبداً "الحلّ المصري" الذي يقضي بحظر الاخوان المسلمين وقمعهم.

إنّ العلاقة بين الحكومة والمعارضة الإسلاميّة في الأردن أقلّ عداءاً من الدّول الأخرى، ما دفع بعض الاختصاصيين إلى الحديث عن تحالف ضمني وسرّي بين الاخوان المسلمين والنّظام. لكنّ هذا الوصف مبالغٌ فيه لأنّ النّظام ظلّ يراقب الحركة عن قرب وأوقف زعمائها عدّة مرّات بتهمة الإساءة السّياسية حتى خلال الفترات الوديّة في ما بينهما. ومن ناحيةٍ أخرى، تمادى أحد الأعضاء البارزين في الاخوان المسلمين حين حاول كتابة تاريخ الحركة مشدّداً على طبيعتها المعارضة[1].

بعبارة أصح ، من الأفضل عدم المبالغة والتّطرف، بل يجب وصف العلاقة بين النّظام والاخوان المسلمين على أنّها حذرة وليست عدائيّة علناً. حين واجه النّظام أصعب التّحديات ضدّ الحركات القوميّة في الخمسينيات والحركات الفلسطينيّة بعد سنة 1967، بقيَ الاخوان المسلمون متحفّظين ما جعلهم أقلّ تهديداً في نظر النّظام. وسمح لهم هذا بالعمل في عدّة مجالات إجتماعيّة والتّرشح للانتخابات البرلمانيّة منتقدين سياسة الحكومة خصوصاً في ما يتعلّق بالمسائل الثقافية والإسلامية، لكن من دون تشكيل تحدّياً مباشراً للنّظام.

تاريخيا، عمل الاخوان المسلمون في الأردن ضمن حدود القانون الأردني. عمدت الحكومة أحياناً إلى تعديل بعض القوانين من أجل استيعاب الاخوان المسلمين لكنّها غالباً ما أجرت تغييرات طفيفة عليه خصوصاً في مجالات النشاطات الجديدة.

بدأ الاخوان المسلمون في الأردن، كالجماعة الأم في مصر، العمل عموماً في الحقل الاجتماعي، لكن سرعان ما انتقلوا إلى المسائل الدّولية مهتمّين خصوصاً بالنّزاع النّاشئ في فلسطين. لم يتّخذ الاخوان علناً موقفاً إنتقادياً ضدّ الحكومة، لكن في الوقت نفسه لم يتجنّبوا العمل السّياسي. فخاضت الجماعة المعارك الانتخابية في الخمسينيات والسّتينيات، ولم تحرز إلاّ فوزاً ضئيلاً في بعض المعارك من كلّ دورةٍ. لكنّ الوضع تغيّر عند استئناف الانتخابات البرلمانيّة سنة 1989 بعد انقطاعٍ لمدة عقدين، فالجماعة تخطّت النّتائج السّابقة التي أحرزتها وحصلت على 22 مقعداً من أصل 80.

استخدم نوّاب الجماعة حقّ التّصويت في البرلمان لطلب تطبيق الشّريعة الإسلاميّة ولإدانة الممارسات الثّقافية غير الإسلاميّة كما حصل في قضية زيارة فرقة تزلّج على الجليد يرتدي أعضائها أزياء غير محتشمة. كانت مواقف الجماعة حول مسائل عدّة، من القضيّة الفلسطينيّة إلى الشّريعة، قويّةً ولا تقبل أيّة تسوية، كما كانت لهجتها حادّةً في بعض الأحيان. وانتقدت الجماعة سنة 1957 مساعدةً أميركيةً وأطلقت الشّعار التّالي "لا صلح [مع إسرائيل]، لا دولارات، لا إلحاد ولا استعمار". رغم ذلك، لم تتخطَّ الجماعة حدود المعارضة السّلمية؛ فحين عرفت البلاد اثنين من أشدّ الأزمات السّياسية التي واجهتها (بين الملكيّة والمعارضة اليساريّة/القوميّة في الخمسينيات وبين

---

[1] محمد عبد القادر ابو فارس، *صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن*، (عمان: دار القرآن، 2000).

النّظام والحركات الفلسطينيّة في أواخر الستّينيات) بقيت الجماعة محايدة، مما أدّى إلى إعفائها من الإجراءاتٍ الصارمةٍ التي اتّخذت بحقّ المعارضين. ورغم توقيف أفرادها وزعمائها لمدّة قصيرة من حينٍ إلى الآخر، سمح للجماعة بالاستمرار في ممارسة نشاطها.

توسّعت أعمال الجماعة وضمّت قطاعاتٍ اجتماعية وسياسيّة جديدة. بدأت أوّلاً بالأعمال الخيريّة وأنشأت جمعيّة المركز الإسلامي سنة 1965 ومجموعة مؤسّساتٍ أخرى خلال العقود التّالية. بعض هذه المؤسّسات غير الحكوميّة، كالمركز الإسلامي مثلاً، متّصلةٌ مباشرةً بالجماعة وهي أجنحةٌ فعليّةٌ لها. أمّا البعض الآخر، فهو بإدارة ناشطين فاعلين في الجماعة لكنّه لا يرتبط بها مباشرةً.

شارك الاخوان المسلمون في قطاعاتٍ أخرى أيضاً فجذبوا بعض الشّخصيات في الحقل الدّيني، وخاضوا المعارك الانتخابية في الجمعيّات المهنيّة كنقابة المحامين ونقابة الأطبّاء مثلاً، ونشروا جرائدهم الخاصّة؛ لكنّهم واجهوا صعوباتٍ قانونيّة في جميع هذه القطاعات وظلّ النّظام يراقب عن كثب مؤسّساتهم غير الحكوميّة. وأقدمت الحكومة الأردنية، في تموز 2006، على استبدال مجلس إدارة المركز الإسلامي الذي يُعتبر أكبر مؤسّسة تابعة للاخوان، وذلك بحجّة المخالفات الماليّة. أتت هذه الخطوة في خضمّ المواجهة بين الحركة الإسلاميّة والحكومة، واعتُبرت ضغطاً سياسيّاً قويّاً. كما حصرت الحكومة السّماح بإلقاء الخطب الدينية(في المساجد) وحاولت ضبط مضمون العظات التي سمحت بها. وأقفلت عدداً من الجرائد التابعة للحركة وأصدرت، سنة 1993، مرسوم قانون للمطبوعات مقيِّد أضافت إليه مواد قانونيّة جديدة. وضغطت الحكومة مؤخّراً للحصول على قانون يحدّ من إصدار الفتاوى التي لا تحصل على موافقة رسميّة، كما درست بعض الخطوات للحدّ من النّشاط السّياسي للنقابات المهنية. ورغم أنّها لم تطبّق هذه الخطوات فعليّاً، إلاّ أنّها لم تستجب لطلب الحركة الإسلاميّة لتشكيل نقابة معلمّين وظلّت تهدّد بتطبيق تغييرات قانونيّة على النقابات المهنية.

لم تهدف هذه التّدابير إلى قمع الحركة الإسلاميّة بل إلى إقامة بعض الخطوط الحمر والعراقيل التي تعيق عمل المجموعات الإسلاميّة دون أن تمنعها من مزاولته. أثّرت هذه التّدابير فعلاً في تنظيم الحركة، فتشكّلت عدّة مجموعات إسلاميّة متكاملة بدلاً من المجموعة المركزيّة الواحدة. ورضخت أجنحة الحركة المختلفة للقيود المفروضة، رغم استيائها منها، وأسّست هيئات منفصلة في جميع الميادين للتّأكد من أنّ كلّ نشاط مبنيٌّ على أُسسٍ مستقلّة وقانونيّة. وهذه المجموعات المختلفة مرتبطة بعضها البعض وتعتبر نفسها جزءاً من حركةٍ واحدةٍ، لكنّها تبقى منفصلةً قانونيّاً وتتحلّى كلٌّ منها بهيكليّة إداريّة خاصّة بها.

أصدر البرلمان في العام 1992 قانوناً جديداً أكثر تساهلاً حول إنشاء الأحزاب السّياسية، وكان ردّ الحركة الإسلاميّة عليه متوقّعاً، فهي لم تحاول إعادة جمع كلّ المجموعات ضمن حزبٍ سياسيٍّ واحدٍ. ورغم تاريخها الطّويل في خوض الانتخابات، قرّرت الحركة تشكيل حزباً سياسيّاً جديداً هو جبهة العمل الإسلامي. لم يكن هذا القرار سهلاً، لأنّ الأعضاء المتطرّفين كانوا يخشون من إرباك الحزب الجديد ورغبته في النجاح ما يؤدّي إلى

رضا المعارضة (أو حتى قبولها) بالقوانين والممارسات غير الإسلاميّة والمفاوضات مع إسرائيل. غير أنّ الأعضاء الآخرين اعتبروا أنّ فرصة المشاركة السّياسية مهمّة جدّاً ولا يمكن رفضها، فهذا الحزب الجديد يؤمّن الشّرعية اللّازمة لنشاطات الحركة السّياسية، كما يقدّم لها فرصة جذب إسلاميين مستقلّين من خارج الاخوان المسلمين ما يوسّع دائرة عملها وفعاليّتها.

بعد نقاشٍ طويل، نجح مؤيّدو تشكيل الحزب الجديد. لكنّ مسألة المشاركة السّياسية لم تُحلّ، فمعارضو هذه الفكرة لم ينعزلوا بل انضمّ معظمهم إلى الحزب من أجل تفادي الشّرخ بين هذا الحزب الجديد والحركة ومن أجل نقل الاتجاهات المختلفة حول المشاركة السّياسية إلى داخل الحزب. وأرضت جبهة العمل الإسلامي مؤيّديها منذ بداية عملها، ففازت في الانتخابات الأولى التي خاضتها سنة 1993 بـ16 مقعداً وتحالفت مع المستقلّين ما زاد عدد المقاعد إلى 18، وذلك رغم اللجوء إلى وسائل قانونيّة مشكوك فيها لوضع نظام انتخابي يحدّ من تعزيز موقع الحزب.

قامت جبهة العمل الإسلامي بوضع هيكليّة داخليّة ديمقراطيّة، فالأعضاء ينتخبون زعماء الحزب، ويتمّ تغيير المسؤولين في المناصب الرّئيسة بشكلٍ دوري. كما دعت الأعضاء إلى التّصويت على القرارات المهمّة، مثلاً دعتهم مرّتين لاتخاذ القرار في شأن مقاطعة الحزب للانتخابات أم لا. وهي تختار المرشّحين بحسب عمليّةٍ تبدأ بانتخابات أوّلية في الفروع قبل إرسال الأسماء إلى قيادة الحزب.

لكنّ معارضي فكرة الحزب يشدّدون على أنّ الأعضاء ليسوا وحدهم صانعي القرار داخل الحزب، فجبهة العمل الإسلامي ما زالت بحاجة إلى تكوين هويّة منفصلة عن هويّة الحركة الأم أي جماعة الاخوان المسلمين. تتمتّع كلٌّ من جبهة العمل الإسلامي وجماعة الاخوان المسلمين بهويّات قانونيّة منفصلة تماماً، لكن في الواقع تتّخذ الجبهة بعض القرارات الأساسيّة بعد التّشاور مع قيادة الاخوان المسلمين ومراجعتها. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الاخوان المسلمون باختيار قائد جبهة العمل الإسلامي (رسميا، يقترحون إسم الشّخص ويتمّ القبول به دائماً).

تواجه جبهة العمل الإسلامي اتهامات بأنّ الجبهة تراعي قرارات الاخوان المسلمين في الأردن والمجموعات الإسلاميّة الأخرى في مصر وفلسطين. ورغم أنّ الاخوان المسلمين في الأردن فرعٌ من الجماعة العالميّة التي تأسّست في مصر، إلاّ أنّ العلاقة مع الجماعة المصريّة أصبحت شكليّة فحسب. لقد طلبت الجماعة الأردنيّة إرشاداتٍ من الجماعة المصريّة سنة 1989 حول مشاركتها في الحكومة، إلاّ أنّ الجواب أتى متأخّراً وكان غامضاً فلم يساعد الجماعة الأردنيّة على اتّخاذ القرار. وتُعتبر علاقتها مع حماس أقوى وأعمق بفضل القرب الجغرافي من جهة ومشاركة عدد كبير من الفلسطينيين في جبهة العمل الإسلامي من جهة أخرى (سيتمّ التطرق ل هذه المسألة في ما يلي).

من الواضح أنّ جبهة العمل الإسلامي حققت نجاحات انتخابيّةً هائلةً، إلاّ أنّ إنجازاتها محدودة جدّاً بسبب طبيعة الإطار القانوني المفروض عليها والذي ازداد صرامةً بعد المشاركة الأولى في الانتخابات، وبسبب الانضباط الذي تمارسه الجبهة. إنّ النّجاح في الانتخابات عزّز مكانة مؤيّدي فكرة الحزب الإسلامي المنفصل، إلاّ أنّ الجدل حول تأسيس الحزب تحوّل إلى جدلٍ حول نشاطه. لقد تسبّبت كلّ دورة من الانتخابات البرلمانيّة في خلق مجموعة من

المناقشات المتضاربة، وحتى أحياناً إلى انشقاقات بسيطةٍ، متعلّقة بمشاركة الجبهة في الانتخابات أو عدم مشاركتها في هكذا عمليّة إنحرافيّة. وتمّ إصدار قرار بعد كلّ مناقشة (المشاركة في الانتخابات سنتيّ 1993 و2003، ومقاطعتها سنة 1997)، لكنّ مسألة الشّروط العامّة للمشاركة في عمليّة الانتخابات لم تُحلّ وتابع الأعضاء مناقشة الحجج المختلفة حتى بعد انتهاء الانتخابات.

تسبّب تشكيل جبهة العمل الإسلامي بخلافاتٍ داخل الحركة الإسلاميّة كما أدى إلى مواجهة تحدّياتٍ خارجيّة، فحكّام الأردن باتوا يعتبرون شبكة المؤسسات الإسلاميّة غير الحكوميّة ونشاطات الإسلاميين في الجمعيّات المهنيّة والنّتائج الانتخابيّة التي حصلت عليها الجبهة تهديداً مهمّاً لهم. وبالفعل، نظر النّظام الأردني خلال العقدين المنصرمين إلى الحركة الإسلاميّة على أنّها منافسه الدّاخلي الأول، فاحتلت المكانة التي كان يحتلّها القوميون العرب واليساريون والقوميون الفلسطينيون في العقود الماضية. ونشأ جدلٌ بين حكّام الأردن حول ما إذا كانوا يعتبرون الحركة الإسلاميّة تحدّياً أمنيّاً فيواجهونها بالقمع أم تحدّياً سياسيّاً فيواجهونها بالكبح والمضايقة والإخضاع بدل الهزم والقمع.

الصّراع مع الخطط والبرامج السّياسية

لقد وضعت جبهة العمل الإسلامي مجموعةً من الخطط والبرامج التي لا يمكن تطبيقها في الأمد القريب، لكنّها تشكّل معياراً دقيقاً للإجماع والتّعارض داخل الحزب ولاستعداده لامتحان حدود معارضة موالية .

مجالات الخلاف

تمكّنت جبهة العمل الإسلامي والحركة الإسلاميّة من المحافظة على وحدة ظاهريّة (فمعظم الانشقاقات الداخلية لم تؤدي إلى انفصال إلى جماعات)، إلاّ أنهما في الواقع ائتلافات متنوّعة لتوجّهات عقائديّة مختلفة. ويقسم مناصرو الحركة الصّورة السّياسية إلى "صقور" و"حمائم"، بينما ينظر الآخرون إلى صورة سياسيّة معقّدة أكثر تضمّ جناحاً "وسطيّاً" وجناح "حماس". الحزب منقسمٌ إلى فرق متنافسة تنتقد بعضها البعض علناً، وهذا أمرٌ غير معتاد عليه في المنطقة.

هناك ثلاث مسائل تفرق أعضاء جبهة العمل الإسلامي: الموقف تجاه النّظام الأردني، دور الإسلام والقضيّة الفلسطينيّة. ولكلٍّ من جناح "الصّقور" وجناح "الحمائم" موقفٌ من هذه القضايا التي تتداخل في الواقع بعضها بالبعض. لكنّ المطّلعين على الحركة ومراقبيها يتّفقون على أنّ الانشقاقات داخل جبهة العمل الإسلامي والحركة الإسلاميّة معقّدة كثيراً ولا تتوقّف عند معسكرين أو حتى أربع معسكرات، فحتى الجماعات المتشابهة تتّخذ مواقف وسطية ولديها اختلافات في الرّأي حول مستوى أهمية كلّ مسألة. وتظهر الميول بشكلٍ واضح كلّ أربع سنوات

حين تنتخب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الاخوان المسلمين زعمائهما، فتبرز الأكثريّة كائتلاف لمجموعات صغيرة وليس كمجموعة واحدة موحّدة داخل الحركة. وبسبب هذه الائتلافات المعقّدة، يقوم المحللون بمناقشة ما تُظهره نتائج الانتخابات حول قوّة المعسكرات المختلفة. ولكن من الواضح أنّ لا "الصّقور" ولا "الحمائم" استطاعوا السّيطرة على الحركة.

يختلف ناشطو جبهة العمل الإسلامي أوّلاً حول الموقف الذي يجب اتّخاذه من النّظام السّياسي الأردني. فبعض الشّخصيات في جناح "الحمائم" يتصرّفون كمعارضة وفيّة ويؤكّدون ولاءهم للعرش ويوضحون اهتمامهم في المشاركة بالعمليّة السّياسية لا الانقلاب عليها. أمّا بعض الشّخصيات من جناح "الصّقور" فينتقدون هؤلاء ويتّهمونهم بتملّق المسؤولين السّياسيين وإرضائهم. وأعلن مثلاً أحد "الصّقور" البارزين أنّ "العملانيّة تعني التّخلي عن المبادئ والمواقف الثابتة، وهي غير مسموحة"، ثمّ ذكّر بأنّ "الانتخابات البرلمانيّة مجرّد وسيلة وليست غاية". كما كتب قائدٌ آخر في جبهة العمل الإسلامي بطريقةٍ مباشرةٍ وقاسيةٍ أكثر أنّ الحركة بطبيعتها معارضة لأنّ "الاخوان المسلمين لا يمكن أن يكونوا في نفس الخندق مع أيّ نظامٍ لا يطبّق الشّريعة الإسلاميّة".

ثانياً، يختلف النّاشطون في مسألة الإسلام. إنّ جميع أعضاء الحركة من الإسلاميين أي أنّهم من الدعاة إلى دورٍ أكبر للإسلام في الحياة العامّة والسّياسية، لكنّ جزءاً منهم يريد أن يعزّز تطوّر المجتمع الأردني التّدريجي نحو اتّجاهٍ إسلامي أمّا الجزء الآخر فيشدّد على تطبيق الشّريعة الإسلامية في المستقبل القريب حتى أنّ حجج البعض منهم تشبه حجج زعماء أصوليين بارزين كالسيد قطب وحركات أصوليّة بارزة كحزب التّحرير.

أمّا المسألة الثالثة والأخيرة التي تفرق النّاشطين فهي القضيّة الفلسطينيّة. يُجمع الأعضاء البارزين في الحركة على دعم القضيّة الفلسطينية ورفض التطبيع مع إسرائيل. لكنّ وحدة الموقف هذه لا تغطّي الإنقسامات حول التّشديد والرّغبة في الوحدة مع حماس. بعض أعضاء جبهة العمل الإسلامي يهتمّون بمواضيع أخرى وغالباً ما يضعف نقدهم لسياسة الأردن تجاه إسرائيل. أمّا البعض الآخر فيدعم أكثر أشكال المقاومة الفلسطينيّة تطرّفاً ويطالب بتحرير فلسطين كليا. ويُعتبر بعض قادة جبهة العمل الإسلامي (ومن ضمنهم القائد الحالي للحركة، لكن ليس كلّ أعضاء اللّجنة التّنفيذية) مقرّبين جدّاً من حماس وبالأخص من المكتب السّياسي بزعامة خالد مشعل الذي يشدّد على طبيعة موقف حماس غير الخاضع للتسوية. ولهذا السّبب، تنشر صحيفة *السّبيل*، التّابعة للحركة الإسلامية، مقالاتٍ تنتقد فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بينما يتصرّف قادة حماس داخل فلسطين بدبلوماسيّة معه ويتحفظون في ردّهم عليه، على عكس قادة حماس المتواجدين خارج فلسطين والذين تدعمهم شخصيّات بارزة في جبهة العمل الإسلامي.

وضع خطط وبرامج سياسيّة

تشمل جبهة العمل الإسلامي توجّهات ومواقف عقائديّة متنوّعة، لذلك من الطّبيعي أن يمثّل أعضاؤها فعاليات مختلفة خارج الحركة. أدّى هذا إلى مواقف ملتبسة اتّخذتها جبهة العمل الإسلامي، ما دفع نقّادها إلى استخدام هذا ضدّها. وصرّح الملك عبد الله أنّ الاخوان المسلمين يعملون ضمن "سياق رمادي"، أي أنّهم يتّخذون مواقف مختلفة

حسب متطلّبات الحالة. وهذا الاختلاف في المواقف لا يعكس اختلافاتٍ ضمن الحركة فحسب، بل يعكس اختلافاتٍ متعلّقة بسياقاتٍ وحالاتٍ محدّدة كما هو حال أيّة حركة سياسيّة. وتقوم جبهة العمل الإسلامي وجماعة الاخوان المسلمين بالتّشديد على مواضيع واسعة مرتبطة بفلسطين ومؤخراً بالعراق أيضاً من أجل حشد النّاخبين في المجتمع عامةً. أمّا إذا أرادتا الوصول إلى مجموعاتٍ متديّنة ومحافظة أكثر، فتشدّدان على المواضيع الاجتماعية. وخلال الحملات الانتخابيّة، يشدّد الحزب على نزاهته ويطالب بنظام سياسي أكثر تجاوباً وأقلّ استبداداً.

وخلال هذه الحملات الانتخابيّة، يُتوقع من الحزب أن ينشر رسالةً محدّدةً ويوفق بين التّناقضات ويحتوي الانقسامات الدّاخلية من أجل وضع خطط وبرامج سياسيّة. ولكن، بما أنّ فُرَص جبهة العمل الإسلامي ضئيلة جدّاً في الفوز بالانتخابات وبالتّالي لن تتحوّل تعهّداتها السّياسية إلى مشروع حكم، يمكن أن يتضمّن برنامجها الانتخابي تناقضاتٍ ومواضيع عامّة تؤثر في جمهور المنتخبين. ورغم ذلك، تتّحد مختلف المجموعات ضمن الحركة من أجل إصدار مجموعة مواقف أكثر وضوحا مما تستلزم عادة.

تشبه الخطط والبرامج السياسيّة التي وضعتها جبهة العمل الإسلامي في السنوات الأخيرة تلك التي وضعتها المجموعات الإسلاميّة الأخرى من ناحية التشديد على الإصلاحات السّياسية. لكنّ الجبهة عرفت تطوّراً غير اعتيادي في ما يخص بالمسائل الإصلاحيّة. ففي السّنوات الماضية، كانت الحركة الإسلاميّة في الأردن هي التي تحدّد الاتجاهات العامّة للمجموعات العربية الأخرى بما أنّ الاخوان المسلمين في الأردن لطالما شدّدوا على الحرّيات السّياسية (حين كانوا يخوضون الانتخابات قبل إنشاء جبهة العمل الإسلامي). لكن رغم هذا التاريخ العريق في المطالبة بالإصلاحات السّياسية، إلاّ أنّ الحركة الأردنية بدأت تتراجع خلف حركات إسلاميّة أخرى في المنطقة في ما يتعلّق بالمسائل الدّاخلية. لقد انضمّت مؤخراً، إلى جانب جبهة العمل الإسلامي، حركات إسلاميّة أخرى من المغرب إلى فلسطين في تطوير برامج إصلاحيّة سياسيّة. لكنّ الجبهة أخذت تتراجع عن هذا الموضوع ولم تعد تشدّد عليه بقدر ما تفعل الحركات الإسلاميّة الأخرى. في الواقع، ما زالت الإصلاحات السّياسية موضوعاً أساسياً في البرنامج الانتخابي للجبهة إلاّ أنّ دورها ليس بالأهمية المتوقّعة بالنّسبة لتاريخ تعاطيها الطويل في المسألة. وأصدرت الجبهة في تشرين الأول 2005 برنامجها الإصلاحي الأكثر تفصيلاً الذي تضمّن كمّاً كبيراً من الأفكار الليبراليّة والديمقراطيّة ما دفع بقائد حزب معارض غير دينيّ إلى التصريح بأنّ هذا البرنامج يختلف إلى حدٍّ ما عن برامج الأحزاب الأخرى. لكنّ هذه التّفاصيل الإصلاحيّة لم تستطع أن تغطّي الشّغف الذي يشعر به معظم قادة الحركة تجاه قضايا دوليّة متنوّعة خاصّةً القضيّة الفلسطينية والقضية العراقية.

وشدّدت الخطط والبرامج السياسية التي وضعتها جبهة العمل الإسلامي على موضوعين آخرين إلى جانب الإصلاحات السّياسية. الموضوع الأول هو الصّراعات الإقليميّة التي تطرّقت إليها الجبهة خلال الحملات الانتخابيّة، رغم أنّها اضطرت إلى التّخفيف من حدّة تصريحاتها. تعارض الجبهة معارضةً تامّةً التطبيع مع إسرائيل وهي لعبت دوراً أساسيّاً في مقاومته. لكن منذ إبرام اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل سنة 1994، تحافظ الدّولة على علاقات سلميّة مع إسرائيل. وأتت اتفاقية السّلام هذه جرّاء مبادرة ملكيّة ما يجعل انتقادها أمراً

صعباً. وفي هذا الإطار، تغيّب نوّاب الجبهة عن جلسة الاقتراع على الاتفاقية بدل الحضور والتّصويت ضدّها. ويصعب أيضاً مهاجمة اتفاقية السّلام من الناحية القانونيّة لأنّ البرلمان الأردني صدّق عليها وأقرّها. لكنّ الجبهة تخطّت هذه العوائق وأصدرت في انتخابات 2003 برنامجاً حادّ اللّهجة تطرّقت فيه تكراراً إلى "العدو الصّهيوني" معلنةً التالي:

ــ فلسطين عربية إسلامية، وتحريرها واجب على جميع العرب والمسلمين وفي كل الأحوال، يبقى العمل على تحرير فلسطين قضية مركزية بالنسبة لجميع المسلمين.
ليس لأحد كائنا من كان الحق في التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين أو إعطاء الشرعية للاحتلال على أي جزء من أرضها المباركة. صراعنا مع اليهود صراع عقائدي، حضاري لا تنهيه إتفاقيات سلام وهو صراع وجود وليس صراع حدود[2].

لقد دعت بعض الشخصيات الأقلّ تطرّفاً ضمن جبهة العمل الإسلامي إلى إجراء استفتاء شعبي حول اتفاقية السّلام مستعينةً بالأسس الدّيمقراطية ومحافظةً على معارضة الحركة الشّديدة، متفاديةً الانتقاد المباشر لسياسة النّظام. وفي السّنوات الأخيرة، اهتمت الجبهة بمسائل دوليّة أخرى أهمّها القضيّة العراقية. فبينما تعاونت الحكومة الأردنية مع الاحتلال الأميركي للعراق، تهجّمت الجبهة بوضوح على مسألتيّ الحرب والاحتلال وأوضحت أنّ التّمرد هو في الحقيقة مقاومة شرعيّة شبيهة بالمقاومة الفلسطينية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وتمادى بعض الأعضاء المتطرّفين في الجبهة لما أثنوا على أعمال أبو مصعب الزّرقاوي. ونظراً لتورّط هذا الأخير في أعمال عنف في الأردن، يمكن النظر إلى هذا الموقف على أنّه خيانة للدّولة، فتمّ توقيف أربعة أعضاء من الجبهة هم نوّاب في البرلمان بعد زيارتهم لخيمة التعازي التي نصبتها عائلة الزّرقاوي كما تمّ اتّهامهم بالتّحريض على العنف. لم يوافق أعضاء الجبهة الأكثر اعتدالا على تصريحات زملائهم المتطرّفة، إلاّ أنّهم اعتبروا التّوقيفات غير شرعيّة وتعدياً على حرّية التّعبير وعلى الامتيازات الممنوحة للنّواب.

والموضوع الثاني الذي شدّدت عليه جبهة العمل الإسلامي يخص المسائل الإسلاميّة. ويمكن القول أنّ البرامج السّياسية المتعدّدة التي وضعتها الجبهة حول هذا الموضوع كانت متحفّظة بالنّسبة لحركة إسلاميّة. لقد دعا برنامج الجبهة الصّادر سنة 2003 إلى تطبيق الشّريعة الإسلاميّة معتبراً إيّاها فرضاً دينيّاً وهدفاً أساسيّاً للحزب، إلاّ أنّه لم يوفّر تفاصيل دقيقة وأعطى نماذج مستخدماً مصطلحات ملطّفة كاقتراح تعديل بعض أجزاء القانون التّجاري بشكلٍ يتوافق مع الشّريعة. ويشير البرنامج إلى "أهداف الشّريعة السّامية"، وهذه طريقة مشتركة تتّبعها الحركات الإسلاميّة من أجل التّشديد على طرق يكون فيها تطبيق الشّريعة متلائماً مع المصلحة العامّة وليس مجرّد قيود مفروضة أو ثقيلة. تشكّل المقاربة العامّة تكريساً واضحاً للإسلام وللمبادئ الإسلاميّة، لكنّها تدعو إلى التدرج والإقناع في تطبيق الشّريعة بدلا من فرض تغييرات جذريّة. رغم ذلك، فإن أسلوب الصّياغة الذي اتبعته الجبهة لم يبعد شكوك الأخصام في نيّة الحركة، كما سنرى في ما يلي.

---

[2] يمكن مراجعة نصّ البرنامج الانتخابي الكامل لسنة 2003 على الموقع التالي
.http://www.jabha.net/body9.asp?field=LIB&id=1

المشاركة في البرلمان

تجد جبهة العمل الإسلامي نفسها مجبرةً على العمل في إطار انتخابي مصمَّم بتأنٍّ للإبقاء على وضعها كأقليّة برلمانية، الأمر الذي يؤثّر بشكلٍ كبير على قراراتها واستراتيجيّاتها.

وعلى الرغم من أنّ هذه المسألة ما زالت تشكّل موضوع جدلٍ مستمر داخل الحركة، إلاّ أنّ قادة الجبهة الذين ينتمون الى مختلف الفصائل أصبحوا مقتنعين بأنّ منافع المشاركة في البرلمان ــ أي عمل علنيّ وقانوني وصوت شبه حر ــ تكفي للتصدّي الأكلاف والحدود القاسية التي يعانون منها.

عندما تأسّست جبهة العمل الإسلامي، كان هدفها الانتفاع من الجوّ السياسي الليبرالي السائد في الأردن، ولكنّها سرعان ما اكتشفت حدود الليبرالية السياسيّة حتى قبل أن تخوض أولى انتخاباتها. وفي الواقع، أصدر الملك مرسوماً غيّر بموجبه النظام الانتخابي في شهر آب من سنة 1993، أي قبل موعد التصويت المحدّد في شهر تشرين الثاني. وهذا المرسوم لم يبدّل حجم المقاطعات فحسب ــ لكي لا يحصل الفلسطينيون وليس من باب المصادفة، معاقل جبهة العمل الإسلامي على التمثيل المناسب ــ بل إنّه لم يسمح للناخبين في كل مقاطعة متعدّدة المقاعد في البرلمان بالتصويت إلا لمرشَّحٍ واحدٍ فقط. بينما في الانتخابات السابقة كان يحقّ للناخبين أن يصوّتوا لكلّ المرشّحين في مقاطعتهم (فكان باستطاعتهم التصويت لصالح ثلاثة مرشّحين في مقاطعة تتمتّع بثلاثة مقاعد في البرلمان وبالتالي، يفوز أفضل ثلاثة مرشّحين في الانتخابات). وواقع الحال هو أنّه عندما لا يحقّ للناخبين التصويت لأكثر من مرشّح واحد، يتّجه العديد نحو انتخاب الأشخاص وفقاً لأسماء عائلاتهم أو للقبيلة التي ينتمون إليها ــ وهذا ما يقلّص من تأثير الاتجاهات الحزبيّة والإيديولوجيّة على نتائج الانتخابات. (لمعرفة المزيد عن أداء جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات البرلمانية، يُرجى مراجعة الجدول الآتي:)

الأداء البرلماني لجماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي

السنة	عدد المرشّحين	عدد الفائزين	عدد المقاعد في البرلمان
1954		4	40
1957		4	40
1963		2	40
1967		2	60

1984(انتخابات جزئية)		3	8 مقاعد شاغرة
1989	29	22	80
1993	36	16	80
1997	قوطِعت	قوطِعت	80
2003	30	17	110

ملاحظة: في بعض الانتخابات (وخاصّةً في الانتخابات الأولى)، كان المرشّحون يقدّمون ترشيحهم على أساسٍ فردي من دون أي دعمٍ رسمي من الحركة ولذلك يصعب قياس عدد مرشّحي الحركة. أما في الانتخابات اللاحقة فكان المستقلّون المتحالفون مع الحركة يساهمون في زيادة حجم الكتلة البرلمانية.

أُصدِرت التعديلات على القانون الانتخابي بموجب إذن دستوري أعطي إلى مجلس الوزراء والملك في سبيل إصدار قوانين مؤقّتة حول "الشؤون التي لا تحتمل التأجيل" عندما لا يكون البرلمان مجتمعاً. وبما أنّ موضوع هذا القانون ليس طارئاً بل يرتبط بمجرّد الرغبة في ممارسة المراوغة على البرلمان وتقليص نسبة مشاركة جبهة العمل الإسلامي فيه، فإنّه مشكوك في شرعيّته الدستوريّة. وبالمقابل، عندما أصدرت المحكمة الأردنية العليا قانوناً صحافياً في ظروفٍ مشابهة، واجهها الملك بالتوبيخ وانتهى الأمر بعزل رئيس المحكمة.

بالتالي، وجدت جبهة العمل الإسلامي نفسها خاضعة لقانون انتخابي لا يمكنها الجدال فيه. ولكن، بعد التردّد، قرّرت أن تخوض الانتخابات في كل الأحوال. وتمكّنت سنة 1997 من تشكيل حلفٍ يضمّ الأحزاب المعارضة التي انضمّت إليها مهدِّدةً بمقاطعة الانتخابات في حال لم يتم تغيير القانون ــ فنفذت هذا التهديد حتى كانت النتيجة أن غابت الجبهة عن البرلمان لتعود وتشارك في انتخابات سنة 2003. وبينما كانت مقاطعة انتخابات سنة 1997 قد جاءت من قبل قاعدة الحركة، استنتج عددٌ من القادة أنّهم أخطئوا حين قاطعوا البرلمان الذي يشكّل أصغر دائرة سياسية يستطيعون العمل في ظلّها. وبحلول سنة 2003، انقلب ميزان الآراء داخل الحزب وترشّح أعضاؤه من جديد.

من الملاحظ أنّه، في كلتي الانتخابات التي شاركت فيها الجبهة (أي في سنتي 1993 و2003)، جاء فوز جبهة العمل الإسلامي محدوداً ليس فقط بسبب القانون الانتخابي ولكن أيضاً بسبب ضبط النفس الذي كانت تمارسه. فلقد ترشّح 36 شخصاً فقط سنة 1993 على 80 مقعدٍ برلماني، وسنة 2003 تنافس 30 مرشّحاً على 110 مقاعد. وكان قرار الجبهة بعدم ترشيح عدد كامل من الأشخاص يعود جزئيّاً إلى طبيعة القانون الانتخابي. في الواقع، استنتج قادة الحركة بعد انتخابات سنة 1989، إنهم فازوا بمقاعد قليلة لأنّهم كانوا قد رشّحوا عدداً كبيراً من الأشخاص، ما أدّى إلى انقسام أصوات مناصريهم. ولكنّ للقرار جذوراً أعمق تعود إلى الحساب السياسي الذي يقول بأنّ النظام الحاكم لن يسمح للحزب بالفوز بأغلبية برلمانية ولن يوفّر طريقة للحؤول دون هذه النتيجة.

بالتالي فإنّ ترشيح عدد محدّد من الأعضاء يشكّل إستراتيجية أفضل، إذ انّه يضمن فوز عدد من المرشّحين ويتفادى تجزئة أصوات الناخبين ويظهر شعبيّة جبهة العمل الإسلامي بالإضافة إلى أنّه يُربح الجبهة مقاعد في البرلمان. فصحيحٌ أنّ جبهة العمل الإسلامي عاجزة عن الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية إلا إذا رشّحت عدداً أكبر من أعضائها، ولكنّ قادة الحزب يشعرون بأنّه من المستحيل تحقيق الأغلبية البرلمانية سياسيّاً في الوقت الراهن. لا يعود ذلك إلى غياب الثقة بشعبية الحزب ــ فإنّ عدداً كبيراً من قادة الحزب يشعرون بأنّه كان باستطاعتهم الفوز بأغلبية المقاعد لو كان القانون الانتخابي مختلفاً. ومن الواضح أنّ النظام الحاكم يخشى أن يكون القادة الإسلاميون على حق فهم لطالما أجلوا الحديث عن الإصلاح الانتخابي. في حين لم تتّخذ الجبهة أي قرار بالنّسبة للجولة التالية من الانتخابات البرلمانية، من المحتمل أن تبقى على نفس الإستراتيجية بمعنى المشاركة المحدودة. وفي هذا السياق، يعتبر ناشطو الحزب أنّ نسبة دعم مقاطعة الانتخابات قد تراجعت بين أعضاء الحزب من ناحية ولكنّ ترشيح عدد كامل من الأعضاء في ظلّ المناخ الراهن وبموجب القانون الحالي يحمّل الحزب مسؤوليّاتٍ أكثر مما يقدّم له الفرص من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، عندما شاهد بعض قادة الحزب ما جرى في فلسطين قلّت رغبتهم بالفوز بمقاعد إضافيّة. في الحقيقة، لا يُنظر فقط إلى المناخات السياسية الداخلية والدولية على أنّها عدائية للغاية ولكن أيضاً مشروع الفوز ليس مغرياً أبداً. فإن فازت الجبهة بالأكثرية في البرلمان سوف ترتسم أمامها خيارات صعبة بالإضافة إلى الحاجة إلى حل الاختلافات الداخليّة التي كانت تغطّيها بالشعارات. فمباشرةً بعد فوز حماس في فلسطين، شعر بعض أعضاء الجبهة بالرغبة بتحقيق الفوز في الانتخابات. وهكذا، بعد مرور بضعة أيّام على إعلان النتائج في فلسطين، فاجأ رئيس التكتّل البرلماني لجبهة العمل الإسلامي الأردنيين بإعلانه أنّه في ظلّ قانون عادل "يمكن للإسلاميين أن يفوزوا بالأغلبية البرلمانية في الأردن" تأكيداً منه على أنّهم "مستعدّون لإدارة الهيئة التنفيذية في سبيل تحقيق آمال الشعب"[3]. ولكنّ واقع الحال هو أنّه، عندما سُئل أحد القادة البارزين من الاخوان المسلمين، بعد بضعة أشهر، عما إذا كانت جبهة العمل الإسلامي سوف تقدّم ترشيحاتٍ عن كافة المقاعد البرلمانية في الانتخابات البرلمانية القادمة أجاب :"لن نكرّر كارثة حماس"[4].

و بالتالي إن الظروف السياسيّة الراهنة تضمن لجبهة العمل الإسلامي صوتاً في البرلمان ولكنّها تؤكّد أنّ هذا الصوت لا يشكّل الأكثرية في أي مسألة. وحتى عندما تلجأ الجبهة إلى التحالف مع حركات معارضة أخرى (كما فعلت بشكلٍ ملحوظ في السابق)، لا يفوز الحزب إلاّ بمقاعد قليلة لأنّ الأحزاب المعارضة لم تحفل بإنشاء قواعد انتخابية متينة.

---

[3] "الإسلاميون في الأردن : جاهزون لتولّي الحكم"، *إسلام أون لاين (Islam On Line)*، 29 كانون الثاني 2006.

[4] مقابلة مع الكاتب، ***5*** تموز ***2006***.

إذاً كيف تستخدم جبهة العمل الإسلامي مقاعدها في البرلمان؟ تماما كالعديد من الحركات الإسلامية الإقليمية فإنّها تعمل بتأنٍّ وانضباط وإستراتيجية. وكما يمارس الاخوان المسلمون دور المراقب على جبهة العمل الإسلامي، فإنّ هذه الأخيرة تضع تحت مجهرها النواب ابتداءً من عملية التعيين. فتسمح للوحدات المحلية بإجراء انتخابات أوّلية تضمن في الوقت ذاته ديمقراطية الحزب فضلاً عن مجموعة من المرشّحين المشهورين داخل مقاطعاتهم. ولكن لا يقتصر دور هذه المنظّمة القومية على الموافقة على قائمة الفائزين الأوليين المحليين، فإنّها تسعى إلى إنشاء بطاقة قومية متوازنة تعكس التيّارات الإيديولوجيّة المختلفة داخل الحزب. كما أنّها تجري تقويمها الخاص لاحتمال فوز مختلف أعضائها في الانتخابات، مفضّلةً الذين يجيدون الخطابة. إنّ دور المراقبة الذي يقوم به الحزب لا يقتصر على اختيار المرشّحين. فتحضير البرنامج السياسي ــ وهو ملفّ تحضّره الجبهة بعناية وجدّ وتعتبره كعقد ملزم بينها وبين الناخبين ــ لَهُوَ من مسؤوليّة الحزب أيضاً. فحالما يصل الحزب إلى البرلمان يتمتّع بسلطة تكمن في اتّخاذ قرارات إستراتيجية أساسيّة (على سبيل المثال، التصويت لمصلحة الحكومة أو ضدّها لكي تنال الثقة أم لا) رغم أنّ الشؤون البرلمانيّة اليومية تقع على عاتق المؤتمر الحزبي البرلماني.

انّ نوّاب جبهة العمل الإسلامي يعانون من محدوديّة إمكانيّتهم في التأثير على تشكيل الحكومة أو على إقرار تشريع ما، وبالتالي فإنّهم يحاولون ناجحين باستخدام البرلمان كمنبر يطرحون فيه أنواعاً معيّنة من المسائل. مثلاً، لقد ركّزوا في السنوات الأخيرة على عدّة مواضيع أساسية هي:

ــ *فلسطين*: بعدما أصبحت معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن منفّذة بشكلٍ كامل، وجدت جبهة العمل الإسلامي فرصاً عديدة لتسليط الضوء على مسائل تتعلّق بالشؤون الفلسطينية وغيرها ــ مثل مطالبة الحكومة الأردنيّة بحلّ خلافاتها مع حماس أو إقرار فتوى مردّها أنّ دعم حزب الله في صراعه مع إسرائيل يُعتبر واجباً دينيّاً.

ــ *المسائل الاقتصادية*: يستخدم أعضاء جبهة العمل الإسلامي مواقعهم في البرلمان للتركيز على الهموم الماديّة التي تواجه المواطنين الأردنيين. على سبيل المثال، لقد كانوا أوّل من أدان الإرتفاع في ثمن الوقود عام 2006 وحتّى أنّهم نظّموا تظاهرات شعبيّة تنادي بتخفيض الأسعار. كما أنّهم يركّزون على الشؤون المحلّية مثل شكوى بعض الأعضاء حيال مشاكل داخل مقاطعاتهم الخاصّة.

ــ *الفساد* : رغم أنّ الحزب لا يتمتّع بالثقل البرلماني اللازم لدفع التشريعات قدماً، إلاّ أنّه باستطاعته استخدام الجلسات البرلمانية من أجل طرح مسائل محدّدة في سبيل إرغام البرلمان على الإجابة على مسائل متعلّقة بالمال الذي يُصرف هدراً داخل الحكومة وبالمحسوبية في منح العقود.

ــ *الإصلاح السياسي*: يطالب الإسلاميون منذ زمنٍ بعيد بالإصلاح السياسي. وفي هذا الإطار، انّ نواب جبهة العمل الإسلامي يطالبون باستمرار بوضع حدٍّ للقيود التي تكبّل العمليّة السياسية ــ مثل المظاهرات أو اعتقال الناشطين في مجال السياسة أو حقوق السجناء أو تعيين بعض المسئولين المحلّيين (عوضاً عن انتخابهم) أو القيود المفروضة على الصحافة أو القانون الانتخابي أو تحرّكات الحكومة ضد الجمعيّات المهنيّة.

ــ *مسائل اجتماعية وثقافية ودينية*: ركّزت جبهة العمل الإسلامي منذ نشأتها على ملاحقة الانتهاكات التي تُمارس ضد القيم الأردنيّة والإسلامية. وفي حين أنّ خطابات الحزب حول الشريعة الإسلامية أصبحت خطابات عامة، ما زال النواب يطرحون مسائل محدّدة وخاصّةً عندما يكونون على يقين بأنّ الشعب يؤيّدهم. فمثلاً، اشتكى نواب جبهة العمل الإسلامي سنة 2006 من بيع الكحول إلى القاصرين ومن استعمال اللغة الإنكليزية في الجامعات.

صحيحٌ انّ هذه المجالات بعيدة عن بعضها ولكنّ البيئة السياسية الأردنيّة ــ ومقاربة جبهة العمل الإسلامي ــ تؤكّد على أنّها أصبحت متّصلة بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، إن اهتمام الجبهة بإحباط التطبيع مع إسرائيل وتكرُّسها لمسائل الحياة اليومية أدى بها إلى اتّهام إسرائيل بتصدير لحوم فاسدة؛ في الواقع، غالباً ما يكون الفساد المادي والفساد المعنوي متّصلان ضمنيّاً بجديّة خطابات الجبهة حول هذه المسائل. في هذا الإطار، يقول أحد المراقبين: "إذا تحدثت عن الفساد في الأردن فأنتَ تقصد الأشخاص المحيطين بالملك. وإذا تحدثت عن الديمقراطية فأنتَ تقصد القضيّة الفلسطينية "[بسبب وجود أغلبية فلسطينية]." في الواقع، إن الخلافات السياسية الأساسية تنعكس على الخلافات اليومية وإنّ أهم الخلافات السياسية الأساسية تعني القضيّة الفلسطينية. ففي الحقيقة، عندما يطالب نواب جبهة العمل الإسلامي الذين يمثّلون مخيّماً للاّجئين الفلسطينيين بخدمات لناخبيهم، ما يسمعه جمهورهم هو المطالبة بالحقوق الفلسطينية. وعندما يصرّون على توزيع عادل للمقاعد النيابية، يسمع جمهورهم نداءً لإلغاء المقاطعات غير المتوازنة التي تمنع الأغلبية الفلسطينية من الوصول إلى البرلمان.

ونظراً لتورّط الجبهة عن كثب بالقضيّة الفلسطينية، ولقاعدة الدعم التي تحظى بها بين القاعدة الفلسطينية فضلاً عن الروابط التي تجمعها بحماس، لا يمكنها أن تسعى (ولا تسعى) إلى فصل نفسها عن القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، يذهب بعض المراقبين إلى حد وصف جبهة العمل الإسلامي بالتابعة للحركة السياسية الفلسطينية في الأردن. ولكن، في الحقيقة، ليست هذه المطابقة كلية: فإنّ بعض قادة جبهة العمل الإسلامي يرغبون في إعداد جدول أعمال أكثر شمولاً وانّ هذه الجبهة تتمتّع بدعم عددٍ كبير من الأردنيين. ولكن، حتى حين تحاول الجبهة أن تتخطّى القضيّة الفلسطينية تجد أنّها ليست الوحيدة التي تربط فلسطين بسائر الخلافات السياسية الكبيرة. فعلى سبيل المثال، حين تطالب الحكومة الجمعيات المهنية بالتركيز على مسائل ذات طابع مهني، يكون هدفها الواضح تقليص حدة الانتقادات العامة الموجّهة ضدّ سياستها في ما يتعلّق بالتطبيع ومعاهدة السلام.

إن فعاليّة جبهة العمل الإسلامي في التأثير على السياسة الأردنية محدودة ليس فقط بسبب طبيعة المسائل المتشابكة ولكن أيضاً بسبب عدد نوّابها الضئيل والحدود الدستوريّة المفروضة على البرلمان (التعايش مع حكمٍ ملكي يسعى إلى استخدام أدواته الدستورية من دون شعورٍ بالخجل أو بضبط النفس). وبالتالي فإنّ جبهة العمل الإسلامي عاجزة عن إسقاط الحكومة أو عن إقرار أي تشريع.

في بعض المناسبات، أدّى دورها البرلماني إلى عرقلة نشاط الحكومة أو تأجيله من دون أي تصويتٍ. وفي مناسبات أخرى، نزعت الحركة تنازلات من خلال المساومة المباشرة أو المواجهة (عوضاً عن الإجراءات البرلمانية) من حكومة غير آبهة بأي جدلٍ قانوني قد ينتج. بوجهٍ عام، على جبهة العمل الإسلامي أن تتكلّم باسم معارضة موحّدة (وليس لمصالحها الخاصّة) أمام حكومة مشكوكٌ فيها أو منقسمة وذلك بغية الحصول على تنازلات ــ كما حصل عندما أرجأ البرلمان النظر في تعديل قانون للنقابات المهنيّة سنة 2005. أحياناً، انّ المنتديات التي تُعقد خارج البرلمان تقدّم فرصاً مماثلة، مثل الميثاق الوطني لسنة 1991 أو جدول الأعمال القومي لسنة 2005 الذي شارك فيها بعض أعضاء الحركة الإسلامية واستفادوا منها لتعجيل بعض القضايا. باختصار، يمكن لجبهة العمل الإسلامي استعمال حق النقد إذا وافق حكّام الأردن ــ لمصلحة الوحدة الوطنية ــ على إعطائها صلاحية النقد، ولكن ليس باستطاعتها أن تجبر السياسة على تبديل أولوياتها في أي ظرف من الظروف الأخرى.

وهكذا، إن المكافأة الأولى التي حصلت عليها الجبهة من خلال مشاركتها في البرلمان هي القدرة على العمل علناً كحزبٍ سياسي وعلى طرح مسائل للمناقشة فضلاً عن أنّها أصبحت معروفة من الجميع. هذا وأنّ مشاركتها المستمرّة في البرلمان أكسبتها خبرة في استعمال هذه الهيئة كمنبرٍ، ولقد لوحِظ تقدُّمٌ في قدراتها من خلال تركيزها المتزايد على تشكيل أحلاف معارضة تضمُّ خاصّةً الأحزاب القومية واليسارية. بينما لا تملك هذه الأحزاب إلاّ القليل لتقدّمه على صعيد القاعدة الشعبيّة، فإنّ جبهة المعارضة (التي يمكن لجبهة العمل الإسلامي السيطرة عليها) تسلّح الحركة بقوّةً أكبر تجعلها تمثّل أكثر من مجرّد حزب سياسي ضيّق النطاق. بشكلٍ عام، تعتبر المعارضة نفسها ضمنيّاً ضمير الأمّة فتطرح للبحث مسائل شائكة وتوصل شكاوى وطنية ومطالباتٍ بالإصلاح بكل ما أوتيَت من تعنّت مردّه حرمانها من أي موقع مسؤولية سياسية ومن المشاركة في صنع القرار.

تشكيل حزب سياسي: مقابل أيّ كلفة للعلاقات بين الإسلاميين والنظام؟

أصبحت العلاقة بين جبهة العمل الإسلامي والنظام الأردني أكثر عدائية منذ تأسيس الحزب في ذروة تجربة الأردن مع التحرر السياسي في أوائل التسعينيات. وابتداء من أوائل الـــ2005، تناوش الجانبان حول سلسلة من مبادرات النظام التشريعية (ولا سيما في النقابات المهنية ثم في الأحزاب السياسية، والإرهاب ومواضيع أخرى) المصنفة بشكل عام تحت خانة الإصلاح، ولكنها تصل أحياناً إلى فرض قيود دقيقة على مختلف مجالات الحياة السياسية. وبحلول العام 2006، في أعقاب تفجيرات فنادق عمان وفوز حماس في الانتخابات، كان الجانبان في مواجهة مفتوحة لا يحدها إلاّ إصرار الجبهة على حماية مكاسبها ورغبة النظام في منع مركز الثقل في الحركة الإسلامية من الانتقال من المعارضة الموالية إلى غير الموالية. وتبرز أيضاً بعض علامات النقاش لدى الجانبين حول مدى احتواء المواجهة الحالية.

وبالرغم من أن الحركة الإسلامية كانت دائماً تنتقد فشل النظام في اتباع المبادئ الإسلامية وتنتقد اصطفافها خلف القوى الغربية، فقد حدّ رفضها التكاتف مع معارضي النظام من الخمسينيات وحتى السبعينيات من مدى اعتبارها مصدر تهديد. بيد أن سلسلة من التطورات في السنوات الأخيرة زادت من مخاوف النظام.

أوّلاً، بما أن التحركات اليساريّة والوطنيّة العربيّة والمعارضة الفلسطينيّة قد انهارت فعليّاً، وحدها الحركات الإسلاميّة تشكل تحدياً داخليّاً. غير أنّ هذا الأمر بحدّ ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى المواجهة بما أنّ النظام أظهر إشارات قوية أنّه يحاول إبقاء المعارضة الإسلاميّة علنيّة وقانونيّة بدلاً من تشجيع الحركات السريّة العاملة خارج القنوات القانونيّة (مثل حركات الجهاديّين والسلفيّين).

تآمر تطوّران دوليّان رئيسيّان على تحسين التنافس بين النظام والمعارضة الإسلاميّة، ممّا يحوّل مصدر التوتر المحلي إلى أزمة محتملة:

أولاً، ثبت بروز حماس انه مصدر خلاف بسبب دعم الجبهة الوثيق لحركة المقاومة الفلسطينية ــ والتطابق معها ــ وسعي النظام للنأي بنفسه عن النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي وحفاظه على علاقة عمل مع الحكومة الإسرائيلية. لكن ما يفرق بينهما أكثر من سياسة نزاع بين الجانبين. فمن الواضح أن النظام الأردني قلق من أن تستفيد حماس من دعم مؤيديها المادي والمعنوي في البلاد فتجر الأردن مجدّداً إلى صراع مع جارتها القوية جدا، تماماً كما فعلت الحركات الفلسطينية في أعقاب حرب الـ1967. لهذا السبب، فرض النظام حظراً على عمليات حماس داخل الأردن ورفض السماح لعدد من زعمائها البارزين الإقامة في (أو حتى زيارة) الأردن.

لقد أوصلت الانتخابات الفلسطينية في العام 2006 حماس إلى السلطة الفلسطينية مما زاد من إمكانية إجراء بدء جولة جديدة من أعمال العنف الإسرائيلية ــ الفلسطينية التي قد تضع الأردن في موقف حرج. فمع وجود حماس في السلطة وبما أن الأردن هو الطريق الرئيسي لسفر الفلسطينيين ومصدر أموالهم، فإن ضغط الجبهة من أجل دعم حماس يهدّد بضرب روابط النظام ليس فقط مع إسرائيل بل مع الولايات المتحدة أيضاً.

ثانياً، زاد الغزو الأميركي للعراق في الإحساس بالمواجهة بين النظام والمعارضة الإسلامية. وخلال التسعينيات، ازداد الامتعاض الأردني من العقوبات المفروضة على الشعب العراقي ووضعت الجبهة العراق كنقطة أساسيّة على جدول أعمالها. وعندما غزت الولايات المتحدة العراق في العام 2003، كان التعاون الأمني الأميركي ــ الأردني معروفاً على نطاق واسع ولكن لم تتم مناقشته بشكل كبير كما لم يتم الكشف عن مستوى الدعم الأردني وطبيعته. وفيما كان التعاون الأردني الأميركي حول العراق قد أصبح من المحرمات، لم يتخطى دعم المعارضة الإسلامية الكلامي لحركة التمرد العراقية أي خط أحمر وقد أحاطت الجبهة هذه القضية بكثير من الحماس. وقد استمر هذا الوضع حتى عندما ظهر مواطن أردني هو أبو مصعب الزرقاوي من حركة تمرد من دون وجه تقريباً ليصبح أكثر الوجوه المعروفة على الإطلاق. وقد كان الزرقاوي موضع نقاش بسبب وحشية الأساليب التي يتبعها فضلاً عن العداء تجاه الشيعة الذي بدا في بعض الأحيان أشبه بالإبادة. وما كان من تفجير ثلاثة فنادق في

عمان في تشرين الثاني 2005 إلاّ أن حوّل الزرقاوي من مصدر حرج إلى مصدر تهديد فما كان من الجبهة إلاّ أن دانت أعماله. وشدد قادة الجبهة على أن الزرقاوي ندد باستعداد الإسلاميين الأردنيين للمشاركة في النظام. إلاّ انه قد ثبت انه يصعب بالنسبة للجبهة أن تخلع نفسها من كل ما يمثله الزرقاوي في العراق و استمر عدد كبير من أعضاء الحزب (حتى بعض قادة الحزب) يكنون إعجابا له.

وبالتالي، في أعقاب الغزو الأميركي للعراق وانتخاب حماس، رأى بعض مسئولي الأمن أن مواقف الجبهة من السياسة الخارجية أصبحت في طور الانتقال من المعارضة إلى الفتنة المحتملة. فاحتج قادة الجبهة وشددوا على أنهم ما انفكوا يمتنعون عن العمل السياسي العنيف في الأردن وما زالوا ملتزمين بالتغيير السلمي. لكن هذه التأكيدات يمكنها فقط أن تخفف من مخاوف النظام من أن تنتقل الفوضى في العراق وفلسطين إلى الأردن وربما يرجع البلاد إلى جو سياسي ساد طوال عقود سابقة عندما لم تبد السياسة الداخلية عاصفة فحسب وإنما غير مستقرة وتهدد دائماً باضطراب اصطفاف النظام مع بريطانيا والولايات المتحدة.

في ربيع وصيف 2006، هيمن النظام على حدثين للضغط على المواجهة مع الجبهة والاخوان المسلمين. أولاً، ادعى النظام الكشف عن استعدادات حماس لشن هجمات داخل الأردن، وهي تهمة لم تلق أصداء لأن حماس التي لم يسبق لها أن ابتعدت عن أعمال العنف، لطالما تجنبت القيام بأي هجمات خارج فلسطين، وانتصارها الانتخابي (عندما كانت في أمسّ الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي والمالي) لم يكن مناسباً لتبدأ حملة إرهابية في الأردن. وسواء كان معداً لها أم لا، كان لهذا الأمر أن وضع الجبهة في وضع دفاعي، في حين ان شقيقتها الفلسطينية ما لبثت تحقق أهم انتصار لها.

وبعد وقت قصير، أي في 11 حزيران 2006، تم اعتقال أربعة أعضاء من الجبهة على خلفية مشاركتهم في مجلس العزاء الذي أقامته أسرة الزرقاوي. وقد وجهت إليهم تهمة التحريض ليس بسبب زيارتهم فقط وإنما بسبب التصريحات التي أطلقوها دعماً لأعمال الزرقاوي في العراق. ولم يكن غريباً أن يغتنم النظام الفرصة للإظهار بأن النواب يهينون ذكرى ضحايا تفجيرات عمان. لكن الخطوة التي أقدم عليها النظام ــ أيّ اعتقال برلمانيين بسبب تصريحاتهم وتوقيفهم في مكان ناءٍ ومحاكمتهم في محكمة أمنيّة خاصة ــ كان مسيئاً بشكل غير معتاد بالنسبة إلى المعايير الأردنية.

في تموز 2006، اتخذ مجلس الوزراء الأردني خطوة إضافية، بناءً على تقرير زعم فيه المدعي العام وجود شوائب في إدارة المركز الإسلامي، علماً أنّه أكبر المنظمات غير الحكومية التابعة للحركة الإسلامية، من أجل تغيير مجلس إدارة المركز. وكانت هذه السلسلة من الخطوات التي دفعت بعض المراقبين إلى التكهن بأن النظام كان ينظر في انتهاج حل مصري قائم على القمع السافر للحركة الإسلامية.

لم تكن قيادة الحركة الإسلامية متأكدة من كيفية الرد على الهجوم، خصوصاً وأن النظام أرسل عدة إشارات تفيد بأنه يسعى إلى التحرك ضد بعض الميول داخل الاخوان، لكنه لا يسعى إلى القضاء على الحركة الإسلامية بأكملها. وفي حزيران 2006، ورداً على ما يثار من أسئلة حول ما إذا كان ينوي إعادة النظر بعلاقته مع الاخوان المسلمين، أكد العاهل الأردني عبد الله في مقابلة مع دير شبيغل؟ الألمانية ان الاخوان يواجهون خياراً:

على الاخوان المسلمين إعادة النظر في علاقتهم مع النظام. فقد كانوا يعملون في المنطقة الرمادية خلال العقود الماضية. وأعتقد ان على مجتمعات العالم أن تميّز بين الخير والشر. وأظن أن غالبية الاخوان يريدون مستقبلاً خيّراً لهذا البلد ومستقبلا خيّراً لأطفالهم. وأظّن أنّه يمكننا أن نعمل معاً كفريق ولكن ثمة مبادئ. والتكفير [الذي يعلن أن المسلمين المنادى بهم هم مرتدين] ليس واحداً من هده المبادئ.

وفي محاولة للتخفيف من حدة التوترات، نظم الوسطاء لقاءات بين القيادة الإسلامية وكبار شخصيات النظام، بما في ذلك الملك نفسه (على الرغم من ان تصاعد المواجهة أدّى إلى وقف مشاركته الشخصية). والمهم أن رئيس الاستخبارات الأردنية محمد الذهبي، كان من أبرز المشاركين، ما يشير إلى أن النظام بدأ يرى في الحركة الإسلامية تحدياً أمنياً وليس سياسياً.

وعلى الرغم من رفض القادة الإسلاميين أحد أبرز طلبات النظام ــ ألا وهو الاعتذار عن زيارة خيمة العزاء للزرقاوي ــ فقد أصدروا بيانين أوضحوا فيهما موقفهم بشأن مجموعة من المسائل الخلافية. وقد أثار مضمون البيانين شيئاً من الجدل داخل الحركة لكن إصدارهما في ظل ضغط قوي من النظام تسبّب في انقسام كبير. فقد استاء عدد من القادة من النغمة الدفاعية التي طرأت على الحركة وزاد استياؤهم عندما فشل البيانان في تحقيق أي مكسب ومضى النظام في محاكمة 3 من البرلمانيين الأربعة الذين تم اعتقالهم. وهكذا، لم تنجح محاولة استرضاء النظام إلاّ في توسيع الانشقاقات داخل الحركة: فقد قدم 18 من أصل 40 عضواً من أعضاء المجلس الاستشاري للاخوان المسلمين ــ الهيئة الأبرز في صنع القرار داخل المنظمة ــ استقالاتهم احتجاجا على بياني الحركة.

مع ذلك، أصرّت قيادة الجبهة على عدم الرد على ما اعتبرته استفزازاً غير مبرّر. وبعدما صدر الحكم بسجن برلمانيين اثنين، أعلن الاخوان المسلمون ان الحركة "ستبقى ملتزمة بمبادئها وبالأمة.. بالرغم من كل الضغوط والتعسف والظلم في طريقة التعامل معها".

وطالبت الجبهة بغضب باستعادة كل "الضمانات التي أعطتها الحركة الإسلامية إلى الحكومة" بما في ذلك "التزام الحركة بمسار حكيم يقوم على الإصلاح التدريجي بالوسائل السلمية". ولجأت الجبهة المنقسمة بشكل كبير داخلياً إلى استطلاع رأي أعضائها قبل أن يقرّر قادتها عدم الانسحاب من مجلس الأمة بالرغم من انهم اعترفوا بأن قرار عدم المقاطعة لم يكن موضع إجماع. وفسّر قائد الجبهة حسابات الفائزين في النقاش الداخلي بطريقة عكست بالضبط حسابات بعض رموز النظام الميّالين للتوفيق. وقد تحدث عن انقسامات في قيادة البلد وأوضح ان الجبهة تريد تشجيع الأصوات المعتدلة داخل الحكومة التي تسعى لتجنب المواجهة.

لكن كان من الواضح ان النظام حاول إيجاد طرق للزيادة في الانقسامات داخل الحركة ــ ليس فقط من خلال الاعتقالات ولكن أيضاً عبر المحسوبيّات بما أنّ العديد من الزعماء استأنفوا ليحصلوا على حريّتهم. فقد جاء عفو الملك عن النواب بعد زيارة له خلال شهر رمضان إلى منزل زعيم سابق معروف بالاعتدال إلى حد ما.

بناء تحالفات مع الأطراف المعارضة الأخرى

تاريخياً، كانت علاقة جبهة العمل الإسلامية مع الأطراف السياسية الأخرى في البلاد متوترة. ففي الخمسينيات، نأت بنفسها كثيراً عن اليساريين والقوميين العرب الذين وعدوا بإجراء تغيير سياسي جذري. وفي الستينيات، نظرت الجبهة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية بحذر– فقد دعمت أهدافها ولكن ليس الخطاب غير الديني أو الإيديولوجيّة اليساريّة لأكثر قاداتها تحديّاً. وفي الصراع بين النظام ومعارضيه، رفضت الحركة الإسلامية تقديم أي خيار واضح، ووجدت نفسها من دون حلفاء. وفي العقدين الماضيين، بذلت الجبهة جهوداً جادّة للخروج من هذه العزلة ويعود نجاحها بشكل كبير؟ إلى الضعف السياسي للأطراف غير الإسلامية. وكانت النتيجة أن باتت الجبهة الحركة المعارضة السياسية الوحيدة الفعالة في البلاد.

ورغم علاقاتها المتوترة مع الحكومة والأطراف المعارضة، لطالما تم تقبل جماعة الاخوان المسلمين وذراعها السياسي أي الجبهة على انها حركات مشروعة. وفي الحقيقة، قد تكون الجبهة أكثر اندماجاً في البيئة السياسية القانونية من أي حزب إسلامي آخر في العالم العربي. إلاّ ان هذا التحرك ما زال يثير الشكوك – وليس في أوساط النظام وحسب.

ويرى منتقدو الحركات الإسلامية أنهم لم يطمئنوا تماما في ما يخص ثلاث مجالات رئيسية:

• السيادة الأردنية: خصوصاً مع كثرة تركيز الجبهة على القضية الفلسطينية، يشتبه بعض الأردنيين بأن الحزب لا يقبل تماماً بأن يكون ولاؤه الأول للأردن. وقد تكون هذه التهمة أحياناً وسيلة غير مباشرة للإشارة إلى المشاركة الكبيرة للفلسطينيين في الجبهة. وفي العام 2002، أطلق القصر الملكي الأردني حملة "الأردن أولاً" وشدد على سيادة الأردن مقللاً من أهمية القضية الفلسطينية عبر استخدام شعار بريء كهذا. لكن لأن الشعار كان غير ضار أبداً ويفتقر إلى المضمون الواضح، ردّت الجبهة بسهولة بأنها كانت دائماً ترى في المصالح الأردنية أولوية – وهذه إجابة وجدها منتقدو الجبهة أكثر مراوغة من الشعار نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، ادعت الجبهة من دون أي مبرّر أن أجزاء من الحملة كانت ضدها وضد نشاطاتها الخيرية والسياسية.

• العنف والإرهاب: لطالما كان الأردن خالياً من العنف السياسي. ويفخر الاخوان المسلمون بأنهم ما انفكوا يرفضون العنف منذ تأسيسهم. لكن النقاد لم يطمئنوا بالرغم من هذا السجل الطويل وهم يخشون من أن تكون لدى الحركة توجهات مرتبطة بالإيديولوجيات الجهادية وملتزمة بالتكفير. علاوة على ذلك، تقدّم الجبهة دعماً قوياً لحركات عدّة مثل حزب الله وحماس وحركة التمرد العراقية التي تلجأ إلى العنف. لكن في جميع هذه الحالات، تصّر الجبهة على ان الفارق الأساسي هو ان هذه الحركات تعيش تحت شكل معين من أشكال الاحتلال وان مقاومة العنف حق طبيعي في مثل هذه الظروف. علماً ان قلة من الأردنيين تجد أي خطأ في هذا الموقف، لكن القلق ما زال يسيطر على بعضهم إذ يخشون من أن يقرر أفراد في الحركة الإسلامية أن يكون النظام الأردني متواطئاً في دعم الأنظمة المعادية للإسلام فتنتقل إلى اعتماد وسائل أقل سلمية لتحقيق أهدافها.

• الدين: تواجه الحركات الإسلامية في العالم العربي بشكل عام الاتهام القائل انها تسعى إلى فرض مفاهيمها الخاصة بالإسلام على كافة أفراد الشعب. وقد أصبحت الجبهة معتادة على هذه الانتقادات رغم الطبيعة المتباينة

للحركة. علماً ان الجدل الحاد داخلها لا يخدم أبداً لطمئنة المشككين بأن الجبهة ترفض أي نوع من أنواع الاحتكار للحقيقة.

هذه الانتقادات ليست مفاجئة فهي تصدر عن أردنيين متعاطفين مع النظام أو عن اليساريين والعلمانيين. وما هو أقل من المتوقع هو ميل أعضاء في الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى إظهار بعض التعاطف مع هذه الآراء النقدية. وتجدر الإشارة إلى ان بعض الاخوان المسلمين وأعضاء الجبهة السابقين قد غادروا الحركة تحديداً لأنّهم شعروا أنّ الجبهة لم تذهب بعيداً كفاية لحل الغموض الذي يكتنف مواقفها حيال هذه المواضيع.

قلة هم من بقوا مستقلين، وشكلت مجموعة صغيرة أيضاً حزباً سياسياً جديداً:حزب الوسط، الذي قدّم نفسه على انه بديل إسلامي أكثر اعتدالاً وأقل معارضة. وقد تسبّب النقاش الطويل حول مقاطعة انتخابات العام 1997 بخروج بعض الأفراد من الحركة ولكن لم يتركها كل المشاركين في الانتقادات. وغالباً ما يكون أعضاء الجبهة الذين يصورّون على انهم حمائم هم من يرغبون في دفع الحزب أكثر فأكثر باتجاه اتخاذ مواقف حاسمة من هذه القضايا.

ومن المؤكد ان ثمة حدود لما يمكن أن تفعله الجبهة لمواجهة الانتقادات الداخلية والخارجية حول لهذه النقط. فالحركة لا تمارس أي سلطة سياسية وينبع الكثير من الشبهات ليس من مواقفها المعلنة وإنما من التوقعات لما يمكن أن تقوم به فعلاً إذا أصبحت أكثر قوة أو أكثر ابتعاداً عن النظام. إذاً، تظهر حدودا للمدى الذي يمكن فيه للتصريحات التطمينية إخماد الشكوك . في مطلق الأحوال، حاولت الحركة القيام بذلك ولكن غالباً ما تثير جهودها أسئلة جديدة.

لعل الجهد الأشمل للرد على المنتقدين جاء في خضم مواجهة الحركة مع النظام في تموز 2006. ففي 6 تموز، أصدرت الجبهة والاخوان المسلمون بياناً مشتركاً مطولاً فيه ثلاثة عشر نقطة تؤكد:

1 ــ رفض التطرف والإرهاب.

2 ــ تقبّل المجتمعات الأردنية والعربية (وبالتالي تأكيد ولائها للدولة والتقليل من معارضتها للقومية) والمسلمين (ما يعني إنكار أي محاولات للانخراط في التكفير).

3 ــ إنكار أي احتكار للحقيقة.

4 ــ دعم الأمن القومي.

5 ــ دعم القضايا الوطنية (مثل محاربة الفقر)

6 ــ قبول التعددية السياسية والفكرية والتفاني في المشاركة في العملية السياسية.

7 ــ رفض التدخل الأجنبي.

8 ــ قبول الثوابت الوطنية والإصرار على رفض احتكار أي فرد أو مجموعة لتعريف هذه الثوابت.

9 ــ الإصرار على ان معارضة بعض سياسات الحكومة لا توحي برفض الدولة الأردنية.

10ــ الرغبة في تعزيز قدرة الأردن على مواجهة التحديات الخارجية.

11 ــ دعم حماس والإصرار على ان نجاحها لم يهدد الأردن.

12 ــ الاهتمام بالعمل الخيري.

13 ــ تبني الاعتدال.

أعربت الحركة بوضوح عن أملها في أن يعبّر هذا البيان عن معتقداتها القوية بأسلوب غير دفاعي و مطمئن لمنتقديها في نفس الوقت. غير أنّ البيان لم يكن بعيداً عن التهجم نهائياً. فاتهمت الحركة منتقديها بالغيرة من نجاحها في العمل الخيري. ولم يوضح البيان كل الأمور الغامضة. ففي حين رفض تكفير المجتمع الأردني، جاء البيان أكثر التباساً في ما يتعلق بتكفير الأفراد ولم ينكر ان من لديهم مواقف أكثر تطرّفاً من هذا الأمر ما زالوا في الحركة. وبعد خمسة أيام، أصدر قادة الحركة بياناً آخر أكدوا فيه قبولهم "إعلان عمان" وهو بيان مصالحة صدر عن القادة المسلمين في العام 2004 بعد انتهاء مؤتمر دولي برعاية ملكية لمكافحة التطرف الديني. (وقد وجد بعض أفراد الحركة هذا البيان الثاني متزلفا مما أدى إلى الاستقالات السالفة الذكر).

لكن على الرغم من ان الحركة لم، وربما لن تستطيع رضاء جميع المنتقدين، فقد أحرزت نجاحات ملحوظة في السنوات الأخيرة في تشكيل تحالفات معارضة. ونظراً لانعدام الثقة بين القوى الإسلامية واليسارية والقومية المعارضة بسبب أحداث الخمسينيات، يعتبر تشكيل جبهة معارضة إنجازاً كبيراً. وكما ذكرنا سابقاً، يمكن تفسير قيام التحالف جزئياً بتراجع اليسار (وبالتالي رغبته في إقامة التحالفات)، ولكنه يرجع أيضاً إلى التقاء المصلحة والعقيدة الداعمة للإصلاح السياسي.

من المهم أيضاً أن نأخذ في الاعتبار ان حركة التيار الإسلامي لا تستطيع التركيز فقط على تهدئة نقاد النظام واليسار، وإنما يجب أن تكافح الناشطين الإسلاميين الأكثر تطرّفاً الذين يشكون فى ان جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامية سمحتا باستمالتهما. حتى أن بعض النشطاء الأكثر تطرفاً (خصوصاً بعض السلفيين) قد تحاشوا السياسة كلياً واعتبروا توجه الحركة كثير الارتباط بمجتمع ليس إسلامياً بالكامل، فيما رأى نشطاء آخرون (خصوصاً الجهاديين) ان الحركة على استعداد كبير للمساومة مع أنظمة غير إسلامية. والجدير ذكره ان الحركة تمكنت من الإبقاء على دعم بعض الزعماء والأفراد الأكثر أصولية داخل صفوفها. فالفرق بين محمد أبو فارس ــ وهو من أشد القادة تطرفاً في الجبهة ــ والجهاديين بدا في بعض الأحيان صغيرا بالفعل.

وقد تسبب هذا الوضع بإحراج آخرين من داخل الحركة وبات الاخوان المسلمون والجبهة أكثر شبهة في عيون النظام. لكن قادة الحركة ــ وبعض الشخصيات في الحقل الخيري ــ يشددون على ان لاحتواء أصوليين داخل الحركة منافع للاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويميل بعض من هم داخل الحركة إلى اعتماد أفكار أصولية، لكن

ما داموا داخل الحركة لا يمكنهم العمل بها. فيمكنهم أن يختمروا مشاعر إعجاب للزرقاوي لكنهم لا يسعون لمحاكاته داخل الأردن. وقد يكون الأصوليون أكثر قوة داخل الحركة مما قد ترغب القيادة الحالية بالاعتراف؛ فالأصوليون لا يحرجون قيادة الجبهة وحسب وإنما تجد هذه القيادة نفسها عرضة لانتقاداتهم وهي تخشى من تأثيرهم على الضباط والجنود. وقد قام الأصوليون بالتزام استراتيجي بالحفاظ على وحدة الحركة، معتبرين ان البديل من تفكك المعارضة الإسلامية لن يحرم الحركة من وزنها السياسي فحسب، ولكنه أيضاً يجعل من الصعب عليها تفادي خيار غير جذاب بين أصناف الإسلام السياسي المختارة والثوريّة.

درء حل مصري

عبر تشكيل حزب سياسي للمشاركة في الانتخابات والحياة البرلمانية، حققت الحركة الإسلامية في الأردن مكاسب ملموسة. وقد أقامت منظمة مقبولة على نطاق واسع بصفتها لاعباً سياسياً شرعياً. كما اكتسبت منفذاً نظامياً وقانونياً إلى مختلف المنتديات العامة حيث يمكنها أن تعرض آراءها. وقد وضعت رؤية سياسية واسعة وشاملة وعمقت القدرة التنظيمية للحركة الإسلامية، مما أنتج حزباً سياسياً ديمقراطياً إلى حد كبير في عملياته الداخلية لكنه بعيد كل البعد عن نشاطات بعض المسؤولين البارزين.

لكن فيما يمكن للجبهة أن تقدم إنجازات كثيرة للحركة الإسلامية في البيئة السياسية الأردنية الحالية، قد تواجه مشاكل في تخطي ما سبق وتم إنجازه. فالنظام الانتخابي موضوع للسماح للجبهة بالمشاركة لكن فقط بصفتها كتلة أقلية في البرلمان. علماً انه لا يمكن إجراء أي مناقشة ديمقراطية في الكثير من القضايا الأساسية في الأردن، وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية ويستمر النظام وحتى الأطراف السياسية المعارضة الأخرى المشابهة للجبهة بالنظر إلى الحركة الإسلامية بكثير من الغموض والشكوك.

لعل الأهم هو ان حرية الجبهة في المناورة مع الأطراف الآخرين في الحركة الإسلامية لا تزال محكومة بروابطها المؤسساتية بالاخوان المسلمين. فما زال هذا الحزب السياسي يحتفظ بروابط عميقة مع الحركة الإسلامية الأوسع بحيث لا يمكنها مواصلة برنامجها الخاص على أساس الحسابات الانتخابية. وبالرغم من استقلالها بطريقة من الطرق إلاّ انها لا تزال إلى حد كبير ذراع حركة كبرى لديها مجموعة من الأهداف الإيديولوجية والاجتماعية والخيرية والتعليمية على المدى الطويل وهي ترفض القيام بأي تحرك آخذة بعين الاعتبار الانتخابات القادمة. فاحتمالات التوتر بين الحزب السياسي والحركة الإسلامية الكبرى ــ وهي أكثر وضوحاً في أماكن أخرى مثل المغرب وفلسطين ــ لم تتحقق بالكامل في الأردن. وتظل المكاسب التي تقدمها الجبهة، وإن كانت حقيقية، محدودة وضعيفة أحياناً وتفشل في إقناع الحركة الكبرى بإعطاء الحرية المطلقة للجبهة.

بالنظر إلى هذه القيود، يُرجح ألاّ تصبح الجبهة نظيراً للأحزاب المسيحية الديمقراطية الأوروبية بل ستبقى معارضة سياسية فاعلة تحاول اتباع جدول أعمال إسلامي من خلال الضغط الجماهيري والتعليم والنقاش. ويُحتمل أن تدخل الجبهة في ائتلاف حكومي لكن هذه الخطوة مستبعدة في المناخ الدولي الراهن.

قد يكون للمشاركة في نظام سياسي ديمقراطي كامل تأثيراً اعتدالياً على الحركات الإسلامية على المدى البعيد، إلاّ ان هذه الفرصة صعبة المنال في غالبية الدول العربية. وأقصى ما يمكن أن يتحقق هو منافسة مقيدة في نظام حرّ نسبياً. وينصح التاريخ الطويل للحركة الإسلامية في الأردن أن يتم النظر إلى هذه الفرصة على محمل الجد لدى كثير من النشطاء والزعماء الذين ما زالوا يبدون انزعاجهم من القيود المفروضة عليهم. لذا لا مفر من استمرار التوتر بين النظام والمعارضة الإسلامية وهكذا، إذا بقي كل طرف قوياً، سيتواصل الحال بينهما يتراوح بين المواجهة والانفراج.

إذا كان مرجحاً أن تبقى الجبهة على شكلها الحالي ــ وهي ائتلاف يضم مجموعات لا تسيطر عليها صقور ولا حمائم ــ فالأرجح ان النظام لن يلجأ إلى الحل المصري العدائي. والحقيقة هي ان الجبهة تعتبر مصدر تهديد لأنها تحوّلت بفعاليّة المسائل المتعلقة بالأمن الخارجي للأردن ــ والمتعلقة بوضوح بفلسطين والعراق والعلاقة مع الولايات المتحدة ــ إلى تحديات سياسية داخلية. ومن الممكن أن يواجه النظام صعوبة في مقاومة إغراء اللعب بالانقسامات داخل الحركة. لكن البديل للمعارضة الشرعية الإسلامية قد يكون ظهور مجموعة من الحركات المنشقة لكن الأقل تقييداً. كما يدرك قادة الحركة ان خطر التطرف لم يقلق النظام فحسب وإنما وضع حدوداً لرغبته في اللجوء إلى الوسائل القمعية الصرفة. وقد أوضح عضو في اللجنة التنفيذية للجبهة ان المواجهة "ستزيد من حجم التطرف في المجتمع الأردني وتعزّز من الرغبة في اعتماد العنف بين الشباب[5]. و بناء عليه، إلى أن يحصل تغيير أساسي في النظام السياسي الأردني أو بيئته الخارجية، فمن غير المرجح أن يتطور التوتر بين الجبهة والنظام إلى شراكة بل ستظل هناك أصوات قوية من الجانبين تعمل على تجنب التدهور إلى العداء الجامح.

[5] رحيل الغريبة، الغد، 18 أيلول 2006.